أوجه الشبه بين الأسماء المبنية والحروف

د. حسين محمد البطاينة
جامعة البلقاء التطبيقية إربد، لأردن

الملخص:

يهدف البحث إلى الوقوف على أوجه الشبه بين الأسماء المبنية (الضمائر وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات) والحروف، إذ إن هذه الأوجه في الشبه هي سبب بناء هذه الأسماء عند بعض النحاة، لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة، ولكنها تبنى عندهم إذا أشبهت الحروف. وقد قصرت البحث على هذه الأنواع السابقة الذكر لأن البحث في أسباب بناء الأسماء أبحاث طويلة، لا يحتملها المقام. فالشبه بين هذه الأسماء والحروف تعددت وجوهه، واختلف من باب إلى آخر، فشبه الضمائر بالحروف يختلف عن شبه الظروف بالحروف، وكذلك أسماء الإشارة وأسماء الأفعال والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام والشرط. لذلك تعددت آراء العلماء في سبب البناء، واشتجرت أقلامهم في الخوض في هذا الموضع حتى تشابكت الخيوط، ولم تتضح أسباب البناء الحقيقية.

الكلمات الدالة:

أوجه الشبه، الأسماء المبنية، الحروف، النحاة، اللغة.

***

اختلفت آراء النحاة في تحديد أوجه الشبه بين الأسماء المبنية والحروف، والتي أوجبت بناء هذه الأسماء، وهذا الشبه هو سبب البناء عند سيبويه والفارسي وغيرهم، بينما ذهب آخرون إلى أن سبب البناء متعدد.

قال ابن عقيل عن علة بناء الأسماء المبنية: "والثاني: المبني وهو ما أشبه الحروف، وهو المعني بقوله: لشبه من الحروف مدني؛ أي لشبه مقرب من الحروف، فعلة البناء منحصرة عند المصنف - رحمه الله تعالى - في شبه الحرف. ثم نوع المصنف وجوه الشبه في البيتين الذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه، وقد نص سيبويه رحمه الله على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف،

© جامعة مستغانم، الجزائر 2017

وممن ذكره ابن أبي الربيع"[1].

وقد أجمل ابن مالك[2] أوجه الشبه بين هذه الأسماء والحروف في خمسة وجوه هي:

1 - الشبه في المعنى: فقد يشبه الاسم الحرف في معناه، فيبنى لهذا الشبه كأين، فإنها متضمنة معنى حرف الشرط إذا قصد بها الشرط، ومتضمنة حرف الاستفهام إذا قصد بها الاستفهام.

2 - الشبه في الإهمال: فبعض الأسماء يبنى لشبهه بالحروف المهملة غير العاملة ولا المعمولة كأسماء الأصوات، وأسماء الحروف في فواتح السور.

3 - الشبه في الوضع: فالشبه في الوضع بين الأسماء والحروف قد يكون سببا في بناء الأسماء المشابهة للحروف في عدد حروفها، فمنها ما وضع على حرف كبعض الضمائر، ومنها ما وضع على حرفين نحو: من وما وهو وغيرها التي تشبه بعض حروف المعاني في عدد حروفها.

4 - الشبه في الافتقار: وهو افتقار الاسم إلى جملة على سبيل اللزوم، ومنه افتقار إذا والذي إليها كافتقار بعض الحروف إلى الجملة، فلذلك بنيت بعض الأسماء لهذا الوجه من الشبه.

5 - الشبه في العمل: فأسماء الأفعال تعمل في ما بعدها، ولا يعمل شيء بها، وهي بذلك تشبه الحروف العاملة كأن التي تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، ولا تتأثر بالعوامل.

فالضمائر وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات من المبنيات لشبهها بالحروف، وسنعرض لكل باب منها أوجه شبهه بالحروف والتي جلبت له البناء.

1 - الضمائر:

الضمائر أو الكنايات حسب تسمية الكوفيين من المبنيات، ويرى بعض علماء اللغة أن الشبه بينها وبين الحروف إنما هو من باب الشبه الوضعي. قال ابن مالك: "وأما شبه الحرف في الوضع والإشارة به إلى ما وضع على حرف واحد

كواو (غدوا) وتاء (فعلت)، أو على حرفين كالنون والألف من (رحنا). وأشير بكون هذا النوع شبيها في الوضع إلى أن الموضوع على حرف أو حرفين حقه ألا يكون إلا حرفا لأن الحرف يجاء به لمعنى في غيره، فهو كجزء لما دل على معنى فيه، فإذا وضع على حرف أو حرفين ناسب ذلك معناه بخلاف الاسم والفعل. فأي اسم وضع على حرف أو حرفين فقد أشبه الحرف في وضعه، ولا يدخل في هذا ما عرض له النقص كدم فإن له ثالث يعود إليه في التصغير كدمي وفي التكسير كدماء وفي الاشتقاق كدمي العضو"[3].

فالضمائر حسب رأي ابن مالك تشبه الحروف من جهة الوضع، فكثير منها على حرف أو حرفين، فبنيت لذلك الشبه، ولم يشر بكلامه إلى الضمائر التي جاءت على ثلاثة أحرف، ولعل إغفاله إياها له سببه، لذلك لا بد من ذكر الشبه الوضعي بين الضمائر التي تجيء على ثلاثة أحرف نحو: أنا وأنت ونحن وغيرها مما يتألف من ثلاثة أحرف، فهي تشبه في عدد حروفها حروفا جاءت على ثلاثة أحرف أيضا نحو على وإلى وإذا الفجائية وغيرها.

ومن الممكن أن تكون هناك أوجه شبه أخرى بين الضمائر والحروف منها الجمود لأن الضمائر لا تتصرف كالحروف تماما، فلا تثنى، ولا تجمع، ولا تصغر، وما جاء منها للمثنى والجمع فهو وضع على هذه الحال، والتثنية والجمع فيه أصيلان، وليسا بطارئين عليها.

وقد يكون تقدير الضمائر أحد أوجه شبهها بالحروف التي قد تقدر أيضا نحو تقدير حرف الجر كما في قول الشاعر:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع

والضمير قد يقدر أيضا كضمير الشأن المحذوف في قوله تعالى: "علم أن سيكون منكم مرضى"[4].

وقد تنقل الحروف من بابها إلى باب الاسمية، فتبقى على حالها من البناء لشبهها الوضعي بالحرف نحو: عن وعلى إذا باشرهما حرف الجر من، كما في قولنا:

من عن، ومن على، فعن الاسم يشبه عن الحرف في الوضع، وكذلك على الاسم يشبه على الحرف في الوضع، ومثله ما كان مثله.

ومن الممكن أيضا أن يكون أحد أوجه الشبه بين الضمائر والحروف اتصال كليهما بالاسم والفعل، وحملت الضمائر المنفصلة على المتصلة في ذلك، فبنيت حملا عليها، لنيابة أحدهما عن الآخر.

وقد يكون امتناع التنوين في الضمائر والحروف أحد أوجه الشبه بين الضمائر والحروف، لذلك بنيت الضمائر لذلك. فوجوه الشبه بين الضمائر والحروف قد تتعدد، وتتجاوز الشبه الذي قيدها به بعض العلماء.

2 - أسماء الإشارة:

يرى البعض أن أسماء الإشارة إنما بنيت لأنها تشبه في المعنى حرفا مقدرا لم تضعه العرب، لأن الإشارة معنى من المعاني ومن حقها أن يكون لها حرف يدل عليها كغيرها من المعاني الأخرى كالنفي والاستفهام والشرط وغيرها، إلا أن العرب لم تضع حرفا لهذا المعنى. قال ابن عقيل:" ومثال الثاني (هنا) فإنها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع، فلم يوضع، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي (لا)، وللتمني (ليت) وللترجي (لعل)، ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرا"[5].

ومنهم من جعل بناءها من قبيل شبهها بحرف موجود، فقد نقل عن بعض علماء النحو أن أسماء الإشارة مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجودا، وهو أل العهدية، فإنها تشير إلى معهود ذهني أو ذكري بين المتكلم والمخاطب.

ومن الممكن أن يكون الشبه بين أسماء الإشارة والحروف وضعيا، فأكثر أسماء الإشارة وضعت على حرفين نحو: (ذا وذي وذه وتا وتي وته)، فهذه الأسماء إنما بنيت لشبهها الوضعي بالضمائر نحو: (هو وهي ونا وغيرها). وأما ما استعمل منها للمثنى فقد خرج عن بابه وعومل معاملة ما صار إليه. وأما ما دل على الجمع منها فحمل في بنائه على المفرد المشابه للحروف في وضعها. وأما ما

أشبعت فيه حركة آخره من أسماء الإشارة نحو: (ذهي وتهي) وما همز منها نحو: (ذاء) فهو إما أن يقال فيه: إنه أشبه الحروف الثلاثية الوضع نحو: على وإلى وبلى وغيرها، وإما أن يقال: إن الإشباع لا اعتداد فيه لأنه زائد، وليس من الأصول، فيبقى اسم الإشارة على حرفيه الأصليين، ويمكن أن يقال أيضا: إنه محمول على المفرد الأصلي الذي يشبه الحروف في الوضع.

3 - أسماء الأفعال:

ذهب أكثر النحاة إلى أن شبه أسماء الأفعال بالحروف من حيث عملها بما بعدها هو سبب بنائها، قال ابن مالك: "فلذلك جعل المحققون سبب بناء اسم الفعل شبهه بالحرف العامل في كونه مؤثرا غير متأثر"(6).

وأرى أنه قد يكون الشبه المعنوي بين أسماء الأفعال والأفعال المبنية أصلا هو سبب بناء أسماء الأفعال، فأسماء الأفعال إنما بنيت لشبهها المعنوي بالأفعال المبنية كما في صه بمعنى اسكت، وحذار بمعنى احذر، وهلم بمعن أقبل وهيهات بمعنى بعد وأف بمعنى أتضجر.

وما جاء من هذه الأسماء للمضارع إنما بني لشبهه المعنوي بالفعل المضارع أيضا قبل إعرابه نحو أف بمعنى أتضجر، أي: قبل مضارعته الأسماء، فهو يشبه المضارع المبني لا المعرب، إذ الأصل في الأفعال كلها البناء، ولكنها قد تشبه الأسماء المعربة، فتعرب كالمضارع الذي أشبه الأسماء، أما (سقيا لك) وما جاء على نحوه فلا حجة فيه لأن سقيا مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: سقاك الله سقيا، فالدعاء مستفاد من الفعل لا الاسم، فلا شبه له بالفعل.

وهناك وجه آخر، وهو أن يكون المصدر النائب عن فعله نحو هذا الموضع محمي من البناء كما حمي أي من البناء على الرغم من مشابهته الحروف في أكثر من معنى، وقد يكون ذلك لكثرة استعمال العرب المصدر موضع الفعل.

وقد يكون اسم الفعل إنما بني لشبهه بالحرف من حيث إنه لا محل له من الإعراب، فهو لا تعمل فيه العوامل. أما تشبيه بعضهم اسم الفعل بالحرف من

حيث إنه يعمل في ما بعده، فهو لا حجة فيه لأن من الحروف ما لا يعمل، ومن الأسماء المعربة ما يعمل، فلا حجة في ذلك، إذ إن أسماء الذوات والمعاني الواقعة مبتدأ تعمل في الخبر كما يعمل الحرف إن به، والمشتقات تعمل في ما بعدها عمل الفعل، وهي أيضا تشبه في ذلك الحروف العاملة، ولم يبن شيء منها.

وقد يكون بناء أسماء الأفعال من قبيل جمودها، فهي غير متصرفة. فقد جاء في اللسان لابن منظور: "زعم سيبويه[7] أن هلم (ها) ضمت إليها (لم)، وجعلتا كالكلمة الواحدة، وأكثر اللغات أن يقال: هلم للواحد والاثنين والجماعة، وبذلك نزل القرآن: "هلم إلينا"[8]، "قل هلم شهداءكم"[9]، وقال سيبويه[10]: هلم في لغة أهل الحجاز يكون للواحد والاثنين والجمع والذكر والأنثى بلفظ واحد، وأهل نجد يصرفونها، وأما في لغة بني تميم وأهل نجد فإنهم يجرونه مجرى قولك: رد؛ يقولون للواحد: هلم كقولك: رد، وللاثنين: هلما كقولك: ردا، وللجمع: هلموا كقولك: ردوا، وللأنثى: هلمي كقولك: ردي، وللثنتين كالاثنين، ولجماعة النساء: هلمن كقولك: اردن"[11].

وبناء على ما تقدم من قول سيبويه يمكن أن يكون جمود أسماء الأفعال هو أحد وجوه شبهها بالحروف من حيث إن الحروف لا تتصرف، ولذلك بنيت أسماء الأفعال لأنه عندما اتصلت بالضمائر في لغة بني تميم عوملت معاملة الأفعال المبنية وخرجت من باب الاسمية.

وقد تكون بعض أسماء الأفعال المنقولة من باب الحرفية إلى باب أسماء الأفعال مبنية لشبهها اللفظي بما نقلت عنه نحو: عليك وإليك، فمثل هذه الأسماء يشبه الحروف التي نقل عنها لفظا، فبنت لهذا الوجه من الشبه.

4 - أسماء الأصوات:

أسماء الأصوات نوعان: منها ما ينادى أو يزجر به غير العاقل نحو: جئ وحاحا وعاعا ونخ وسع وده وغيرها. ومنها ما حكي به صوت نحو: غاق حكاية لصوت الغراب، وطق حكاية لصوت وقع الحجارة.

وأسماء الأصوات من المبنيات، فقد ذهب بعضهم إلى أن البناء فيها

لمشابهتها الحروف في الإهمال. قال ابن هشام: "والنوعان مبنيان لشبههما بالحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة"[12]. وقال ابن مالك: "وأما أسماء الأصوات فهي أحق بالبناء؛ لأنها غير عاملة ولا معمولة، فأشبهت الحروف المهملة"[13].

وقال ابن عقيل في شرحه: "وأما أسماء الأصوات فمبنية لشبهها بأسماء الأفعال"[14]. وأرى أنه من الممكن أن يكون وجه بناء هذه الأسماء على وجهين أيضا:

الأول: وهو الشبه المعنوي بين ما يستعمل منها لنداء أو زجر غير العاقل وبين الفعل؛ فأسماء الأصوات هذه تشبه الأفعال في معناه، وهي تشترك بذلك مع أسماء الأفعال التي أشبهت الأفعال في معناها؛ فكلا الاسمين (أسماء الأصوات لغير العاقل وأسماء الأفعال) يدل على معنى الفعل، فهذا الشبه بينها وبين الأفعال المبنية سبب بنائها.

الثاني: وهو الشبه الافتقاري بين ما يستعمل منها لحكاية الأصوات وبين الحروف التي لا يتضح معناها إلا من خلال ما تدخل عليه، فاسم الصوت لا يفيد معنى إلا من خلال السياق، وكذلك حروف المعاني، فهذا الشبه بينها وبين الحروف من حيث افتقارها إلى ما يوضح معناها قد يكون أحد أسباب البناء فيها.

وقد تفارق أسماء الأصوات بابها، فتصير مثل ما صارت إليه. قال السيوطي: "وشذ إعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن كقوله" إذ لمتي مثل جناح غاق، أعرب (غاق) لوقوعه موقع غراب"[15]. وذهب آخرون إلى أن الاسم المختوم باسم صوت نحو: سيبويه وخالويه وعمرويه وغيرها إنما بنيت لأنها مختومة باسم صوت[16].

5 - الأسماء الموصولة:

يرى كثير من العلماء أن الأسماء الموصولة إنما بنيت لشبهها الافتقاري بالحروف، فهي تفتقر إلى جملة الصلة التي توضح معناها، وكذلك الحروف، فهي تفتقر إلى ما بعدها ليوضح معناها، فلا معنى لها دونه.

وما تقدم يقربنا من الشبه الحقيقي، وهو الشبه بين الأسماء الموصولة والحروف الموصولة، وبتعبير آخر بين الموصول الاسمي والموصول الحرفي، فكلا الموصولين يحتاج إلى صلة، ويختلفان في العائد فقط، فالموصول الاسمي يحتاج إلى عائد في صلته، بينما الموصول الحرفي لا يحتاج إلى ذلك العائد لأن الضمير لا يعود على الحرف.

ويقوي هذا الرأي أن الاسم الموصول (الذي) استخدم موصولا اسميا وحرفيا. قال الأشموني[17]: الموصول الحرفي: كل حرف أول مع صلته بمصدر، وذلك ستة: أن وأن وما وكي ولو والذي نحو: "أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب"[18]، "وأن تصوموا خير لكم"[19].

وقد يكون وجه الشبه بين الأسماء الموصولة والحروف الشبه المعنوي بينها وبين أل الموصولة حسب رأي من ذهب إلى حرفيتها[20]. قال المرادي: "وفيها ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حرف تعريف، لا موصولة، وهو مذهب الأخفش.

والثاني: أنها حرف موصول، لا اسم موصول، وهو مذهب المازني.

والثالث: أنها اسم موصول، وهو مذهب الجمهور"[21].

6 - أسماء الاستفهام:

بنيت أسماء الاستفهام لشبهها المعنوي بحروف وضعت لهذا المعنى نحو: الهمزة وهل، باستثناء اسم الاستفهام (أي) الذي فارق بابه في لزومه الإضافة فزال بناؤه.

قال العكبري: "وجميع أسماء الاستفهام مبنية لتضمنها معنى الهمزة إلا (أيا) فإنها معربة قالوا: لأنها حملت على نظيرها وهو بعض، ونقيضها وهو كل لأنها لا تنفك عن الإضافة كما لا ينفكان عنها، والإضافة من أحكام الأسماء فإذا لزمت عارضت ما فيه من معنى الحرف، فلم يقو على بنائها"[22].

7 - أسماء الشرط:

بنيت أسماء الشرط لشبهها المعنوي بحروف وضعت للشرط نحو (إن)

اللذين يفيدان معنى الشرط، ومن الممكن أن تكون هذه الأسماء بنيت لشبهها بالحروف الجازمة في العمل، فأكثر أسماء الشرط يجزم فعلي الشرط والجواب، فهي تشبه الحروف الجازمة التي تجزم الفعل المضارع، وحملت غير الجازمة عليها في البناء.

ويرى كثير من النحاة أن وجوه الشبه بين الأسماء المبنية والحروف قد تتعدد في النوع الواحد كالضمائر التي تشبه الحروف في الوضع والافتقار.

إذن، اختلف العلماء في أسباب بناء الأسماء المبنية، فذهب قسم منهم إلى أنها بنيت لشبهها بالحروف، وذهب آخرون إلى خلاف ذلك كالتركيب وشبهها بالفعل المبني. وقد يكون سبب البناء في النوع الواحد من المبنيات متعددا، فأدناها أن تشبه المبنيات في وجه يكون سببا في بنائها لا يناقضه ما يمكن فيه الإعراب.

لا يزال الشبه بين الأسماء المبنية بحاجة إلى الكثير من الجهد في البحث والتصنيف والقياس للوقوف على أسباب البناء الحقيقية للأسماء. وقد يكون وجه الشبه في باب من الأسماء المبنية خاصا بقسم منه، وقد يشمل الباب كله مثل أسماء الإشارة. كما قد يعرض للمبني ما يزيل بناءه كالتثنية والجمع، وقد ينقل من بابه ويبقى بناؤه.

الهوامش:

1 - ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط20، القاهرة 1980م، ج1، ص 28-29.

2 - ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، مكة المكرمة 1982م، ج1، ص 216.

3 - المصدر نفسه، ج1، ص 217-218.

4 - سورة المزمل، الآية 20.

5 - شرح ابن عقيل، ج1، ص 32.

6 - ابن مالك: المصدر السابق، ج3، ص 1384.

7 - سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص 252.
8 - سورة الأحزاب، الآية 18.
9 - سورة الأنعام، الآية 150.
10 - سيبويه: المصدر السابق، ج3، ص 529.
11 - ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة (هلم)، ص 4694.
12 - ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الجيل، ط5، بيروت 1979م، ج4، ص 93
13 - شرح الكافية الشافية، ج3، ص 1397.
14 - شرح ابن عقيل، ج3، ص 307.
15 - السيوطي: همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت 1979م، ج5، ص 129.
16 - مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، ط28، بيروت 1993م، ج1، ص 159.
17 - الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت 1955م، ج1، ص 81.
18 - سورة العنكبوت، الآية 51.
19 - سورة البقرة، الآية 184.
20 - هو مذهب المازني. انظر، الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 1992م، ص 202.
21 - نفسه.
22 - العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، ط1، دمشق 1995م، ص 134.

الإحالة إلى المقال:

* د. حسين محمد البطاينة: أوجه الشبه بين الأسماء المبنية والحروف، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم، العدد السابع عشر 2017، ص 53 - 62.

http://annales.univ-mosta.dz